Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale

Vol 13N°03 Année 2019
EISSN 2600- 6502

التأهيل وأثره في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

REHABILITATION AND ITS IMPACT ON IMPROVING THE COMPETITIVENESS OF ALGERIAN SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES

صورية قشيدة [1,*]، أ.د. منصف مصار [2]

guechida.soraya@univ-alger3.dz, University of Algeries 3 (Algeria)

messarmon@yahoo.fr, University of Algeries 3 (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2019/09/07؛ تاريخ المراجعة: 2019/10/13؛ تاريخ القبول: 2019/11/22

ملخص:

تعنى هذه الدراسة بواحدة من المواضيع المهمة التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تعتبر من الاستراتيجيات الحديثة التي ساعدت العديد من الدول النامية لتطوير اقتصادها لما تقدمه من مساهمة فعالة في زيادة حجم الاستثمار وتعظيم القيمة المضافة و امتصاص البطالة، حيث تم رفع القيمة المضافة من 6 606.40 سنة 2012 الى 10106.76 سنة 2017 بنسبة نمو قدرت ب52.98% مما أدى الى توفير 2 655 470 منصب عمل سنة 2017، كما أن لها دور فعال بحيث تتكامل مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتساهم أيضا في تعظيم حجم الصادرات. ولقد قامت الجزائر بوضع مخططات تنموية تمس قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها مخططات إعادة التأهيل والذي رصد له غلاف مالي معتبر للنهوض بهذه المؤسسات. ونظرا لأهميتها في دعم الاقتصاد الجزائري حاولنا إبراز طبيعة العلاقة بين أبعاد التأهيل بمختلف أشكاله واختبار أثره على القدرة التنافسية من خلال توزيع استبانة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاضعة لهذا البرنامج، وباستخدام حزمة من الأدوات الإحصائية لبرنامج(SPSS) تبين لنا أن هناك تأثير قوي لأبعاد التأهيل على القدرة التنافسية، سمح لنا في الأخير باستخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، الدعم والمرافقة، التنافسية.

تصنيف JEL: C15

ABSTRACT:

This study deals with one of the important topics related to small and medium enterprises (SMEs), which is considered as a modern strategy that helped many developing countries to develop their economy because of their effective contribution in increasing the volume of investment, maximizing added-value and absorbing unemployment. Where the added-value increased from 6 606.40 in 2012 to 10106.76 in 2017 with a growth rate of 52.98% which makes to create 2 655 470 jobs in 2017, it also has an active role to integrate with large enterprises in achieving economic and social activities and also contribute to maximizing the volume of exports.

Algeria has developed plans of development affecting the SME's sector; the most prominent is the rehabilitation plan, which has a significant financial envelope to promote those institutions.

Due to its importance in supporting the Algerian economy, we tried to highlight the nature of the relationship between qualification dimensions in its various forms and test its impact on competitiveness by distributing a questionnaire to a sample of Algerian SME's subject to this program, By using a package of statistical tools of the SPSS program they show us that is a strong impact to qualification dimensions on competitiveness, we were finally allowed to draw a set of conclusions and recommendations.

Keywords: small and medium enterprises (SME's), rehabilitation, support and accompaniment, competitiveness.

Classification JEL: C15

* **المؤلف المراسل: صورية قشيدة**

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محوراً أساسياً ومحركاً اقتصادياً فعالاً في الاقتصاد الوطني، وذلك بالنظر لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات، والتي جعلت منها محل اهتمام الباحثين وواضعي السياسات أمثال (M.WOITRIN، 1966)، حيث تعتبر مصدراً مهماً لخلق فرص العمل و بالأخص في قطاع الصناعة، بالإضافة إلى سهولة الإنشاء والمرونة، والمساهمة في رفع الإنتاج الوطني من سلع وخدمات، كل هذا جعل من فكرة تحسين القدرة التنافسية محل اهتمامها، نظرا لتغيرات التي يشهدها العالم اليوم والمتمثلة في الانفتاح الاقتصادي وسرعة التطورات التكنولوجية، و التي ساهمت في اتساع حجم المبادلات التجارية ومنه زيادة شدة المنافسة والتنافسية بين المؤسسات على المستوى المحلي أو الدولي، فظهر على إثر ذلك العديد من الاقترابات التي فرضت نفسها في هذا الصدد، والتي نذكر من بينها: التأهيل، الجودة الشاملة، الإبداع، اليقظة الاستراتيجية... الخ

إن بيئة الأعمال الجزائرية اليوم ليست بمعزل عن ما يجري في بيئة الأعمال العالمية، فالخوصصة ورفع تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية صار أمراً ضرورياً للانسجام والاندماج ضمن متطلبات الاقتصاد العالمي، ومن هنا تظهر حاجتها إلى تطوير فعال في نظمها وأساليب العمل التي تحكمها، وهذا هو المدخل الأساس الذي يساعدها على إحداث التغيير المنشود والتكيف معه.

ونظرا لاختلاف الآراء حول مفهوم التنافسية باختلاف مستوى التحليل، إلا أنه يمكن القول أن التنافسية هي قدرة المؤسسات أو القطاعات في توفير سلع وخدمات ذات قيمة ومنفعة للأسواق المحلية والخارجية، ومنه قدرة الدولة على تحقيق التنافسية ورفع مستوى معيشة أفرادها. *

ومن أجل تحقيق هذه الميزة فعلى المؤسسة تبني الإستراتيجيات المناسبة، وتحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج، وذلك بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة ومنه إستراتيجية التمييز، أو منتج بأقل تكلفة ومنه إستراتيجية الهيمنة بالتكاليف، أو الجمع بينهما ومنه إستراتيجية التركيز.

ومهما اختلفت هذه الاستراتيجيات لتحقيق الميزة التنافسية فعلى المؤسسة توفير مجموعة من المتطلبات الضرورية، بالإضافة إلى تشخيص محيطها الداخلي من خلال تحليل الوظائف الرئيسية والداعمة لاستخراج نقاط القوة والضعف، وتشخيص محيطها الخارجي من خلال دارسة القوى الخمسة التي تؤثر في تنافسية المؤسسة للتنبؤ بالفرص والتهديدات ويعتبر هذا التشخيص جوهر الأساس لبرنامج التأهيل من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على ديناميكية النمو والتقدم في تنويع الاقتصاد الوطني و المساهمة بشكل فعال في تعزيز الصادرات خارج المحروقات وتحسين تنافسية الفروع والأقاليم وكذا استبدال الواردات.

ومما سبق ينبغي طرح الإشكالية التالية: **ما أثر التأهيل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بمختلف جوانب الدراسة قمنا، بتبني فرضية رئيسية تنبثق منها ستة (06) فرضيات فرعية والتي سنقوم باختبار مدى صحتها إحصائيا وهي:

الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية:

- " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتأهيل ومختلف أبعاده الستة (التسيير الاستراتيجي، تأهيل المورد البشري، إستراتيجية التمويل، التسويق، التجديد التكنولوجي، تأهيل محيط المؤسسة) في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ".

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بشكل أساس إلى تبيان أثر التأهيل على القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ومحاولة لفت نظر المسؤولين في بيئة الأعمال ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية التأهيل في تفعيل القدرة التنافسية، بناءاً على نتائج الدراسة الميدانية التي من المؤمل أن تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق التأهيل للمساهمة في تنمية قدرتها التنافسية.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من بعد علمي وآخر عملي، حيث ستنطرق من الجانب العلمي إلى مفهوم: (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، التأهيل، الدعم والمرافقة، التنافسية)، أما من الجانب العملي فحاولت دراسة العلاقة الارتباطية بين التأهيل والقدرة التنافسية باستخدام برنامج SPSS والإجابة على الفرضيات محل الدراسة.

1- **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة لأخرى، اعتمادًا على معياري الحجم وعدد العمال أو رأس المال، فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام والعكس صحيح ولذا نجد أن:

- هناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها: "تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، محدودية التكنولوجيا المستخدمة، بساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس مالها يتراوح بين 5 – 65 ألف دولار وعدد العمال أقل من 10 [2].
- البنك الدولي يعرف " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً بأنها تلك المؤسسات التي توظف أقل من 50 عامل ويصنف المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمؤسسات المتناهية الصغر، والتي تتراوح ما بين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50 – 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة [3].
- الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تعرف " المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة والقصيرة الأجل، كما يتراوح عدد العمال فيها ما بين 10 -15 عامل [4].

1-1. تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشار القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017، المعدل والمتمم للقانون 01-18المنشور في الجريدة الرسمية على ما يلي[5]:

- المادة الخامسة: يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات، والتي تشغل من1 إلى 250 شخصا ورقم أعمالها السنوي (4) ملايير دينار جزائري أو لا تتجاوز الميزانية العامة السنوية مليار (1) دينار جزائري، كما يجب أن تستوفي معيار الاستقلالية*.
- المادة الثامنة: أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50 – 250 شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون إلى 4 ملايير دينار جزائري أو الميزانية العامة السنوية تتراوح ما بين 200 مليون إلى 1 مليار دينار جزائري.
- المادة التاسعة: تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10 – 49 شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 200 مليون.
- المادة العاشرة: تعرف المؤسسات الصغيرة جدا بأنها تلك التي تشغل ما بين 1 – 9 أشخاص ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 20 مليون دينار جزائري.

2-1 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تظهر أهمية هذه المؤسسات في زيادة الناتج المحلي من السلع و الخدمات و خلق قيمة مضافة و كذلك تشغيل وإعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية نتيجة خوصصة المؤسسات العمومية، مما يسمح باستغلال الكفاءات والتجارب وتجسيد أفكارهم في الواقع هذا ما يساهم في امتصاص البطالة، لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص عمل في شتى القطاعات، فعملية تمويل هذه المؤسسات أصبح من الأولويات التي تدعوا إليها الدول لتجنب الآفات الاجتماعية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية،وكذا تشجيع الصادرات و الاهتمام بمجال الابداع و الابتكار من أجل الصمود أمام المنافسة الشرسة التي تواجهها هذه المؤسسات، وتظهر أهمية التركيز على هذا النوع من المؤسسات إلى عدم مساهمتها بشكل فعال في المناطق العربية، فقطاع الصناعات التحويلية الذي يتكون أساساً من الصناعات الصغيرة والمتوسطة نجد أن مساهمتها في الناتج المحلي لا تتجاوز 10 %في حين أن في البلدان المتطورة يزيد عن 35 % [6].

3-1.مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل: تعتبر البطالة من المشاكل الاجتماعية في اقتصاديات الدول، وفي هذا الإطار ومن أجل التخفيف من حدتها سعت السلطات العمومية الجزائرية إلى إيجاد حلول مناسبة لها بجميع الطرق الممكنة، ومنذ تبني الجزائر نظام اقتصاد السوق تم اعتبار تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحلول البالغة الأهمية في الحد من البطالة، في المقابل جاء هذا النظام ببرامج أخرى كبرنامج الخوصصة سنة 1997على اثر طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التي أسفرت عنه تصفية 250 مؤسسة تساهم بنسبة 30 % من إجمالي عمالة المؤسسات العمومية، وبالتالي تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ساهم في التأثير بشكل أو بآخر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر [7]، ويمكن توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل من خلال الجدول الموالي:

الجدول(1): يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل (الوحدة: منصب شغل)

السنوات	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
	المؤسسات الخاصة	النسبة	المؤسسات العامة	النسبة	المجموع	النسبة
2012	1 800 742	% 97.43	47 375	%2.56	1 848 117	%100
2013	1953636	%97.59	48256	%2.41	2001892	%100
2014	2110665	%97.84	46567	%2.16	2157232	%100
2015	2327293	%98.16	43727	%1.84	2371020	%100
2016	2 511 674	% 98.86	29 024	% 1.14	2 540 698	%100
2017	2 632 018	% 99.12	23 452	% 0.88	2 655 470	%100

المصدر: جدول معد من طرف الباحثين استنادا إلى بيانات النشريات الإحصائية رقم 24، 26، 28،30، 32 من السنوات 2014، 2015،2016، 2017،2018 على التوالي والمستمدة من المصدر الأصلي ل (CNAS/ CASNOS).

الشكل رقم (1): يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل (الوحدة: منصب شغل)

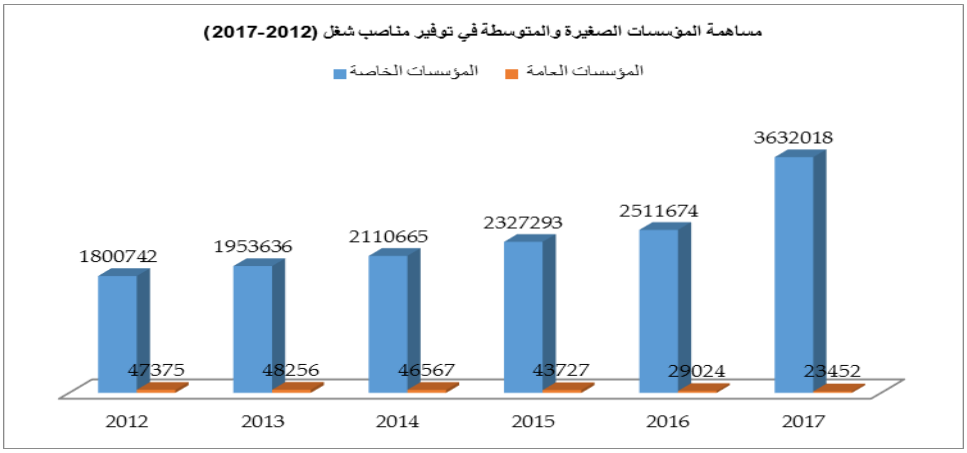

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج الاكسيل (Excel).

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل للبطالين والشباب الراغبين في إقامة مشاريع استثمارية، وهذا ما يظهر جليا من خلال المعطيات التي تتزايد بصفة مستمرة من سنة إلى أخرى على مدى 5 سنوات (2012 – 2017) حيث تراوحت نسبتها ما بين 97.43و99.12 % و هذا ما يؤشر إلى الاستقطاب الهائل لليد العاملة من قبل القطاع الخاص، من جراء عملية الخوصصة بينما تبقى نسبة توظيف العمال من طرف القطاع العام ضئيلة جدا، حيث أنها تتناقص باستمرار من 2.56% سنة 2012 إلى أن تصل إلى0.88 %سنة 2017، و هدا ما يمكن تفسيره بانخفاض نسبة التوظيف العمومي نتيجة لحالة الفساد و سياسة التقشف المعلنة مؤخرا التي آلت إليها بلادنا.

ولعل السبب الرئيسي الذي جعل العمال يعزفون عن القطاع العمومي متوجهين إلى القطاع الخاص خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص من خلال الدعم والمرافقة اللذان تتلقاهم من قبل الهيئات والهياكل الوطنية والأجنبية في إطار الشراكة الأورو–متوسطية.

4-1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة Added-Value (VA): سيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات مثل الفلاحة والصيد البحري وصناعة الجلود، بينما لا يزال القطاع الصناعي في نمو بطيء نوعاً ما مقارنة ببعض القطاعات، ويسجل قطاع التجارة أكبر مساهمة نتيجة تخلي الدولة الشبه كلي عن هذا القطاع منذ بداية التسعينات حيث توجه الكثير من المستثمرين نحو هذا القطاع لسد العجز الذي تركته الدواوين المختصة في مجال التجارة[8]، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2): يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة VA (القيمة مليار دينار جزائري)

السنوات	مساهمة القطاع العام في VA		مساهمة القطاع الخاص في VA	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2012	793.38	%12.01	5813.02	%87.99
2013	893.24	%11.70	6741.19	%88.30
2014	1187.93	%13.90	7338.65	%86.10
2015	1313.36	%14.22	7924.51	%85.78
2016	1414.65	%14.23	8529.27	%85.77
2017	1291.14	%12.78	8815.62	%87.22

Source: Ministère de l'industrie et de la PME: Bulletin d'informations statistique N° 32, mai 2018; dérivé de la source originale ONS

شكل رقم (2) يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة VA (القيمة مليار دينار جزائري)

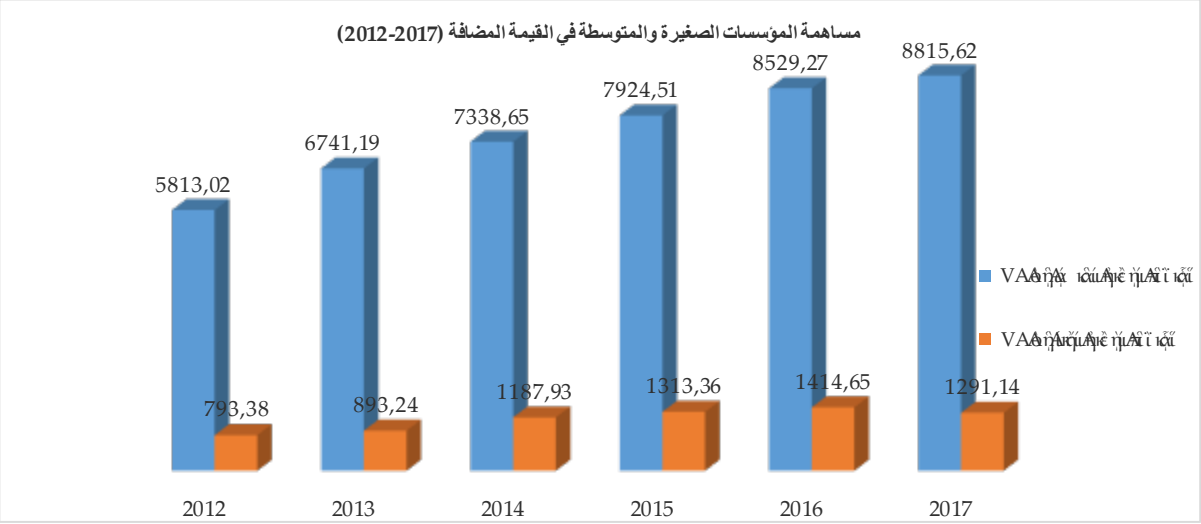

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج الاكسيل (Excel).

يتضح من الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقطاعيها العام والخاص تساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، و تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بأعلى نسبة والتي تتراوح قيمتها ما بين 85% إلى88% من سنة 2012 إلى غاية سنة 2017، بينما يتضح أن مساهمة القطاع العام ضئيلة جدا خلال السنوات من 2012 إلى 2017 خاصة سنة 2013 بسبب الأزمة المالية التي عانت منها الجزائر وهذا ناتج للانخفاض المفاجئ والسريع لأسعار البترول والتضخم الناتج عن ذلك وبداية إعلان الحكومة عن تجميد كلي للمشاريع التنموية التي كانت في طور الانجاز وتراكمات أخطاء قوانين المالية التي جسدت خلال العشر سنوات السابقة، هذا ما يثبت أن للقطاع الخاص بداية قوية في تكوين قاعدة اقتصادية في الجزائر تتطلب دعمها و مراقبتها بشكل ملموس خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق ومجالات التسويق، وغلق الباب تدريجيا على السوق الموازي الذي يعد من أسباب فشل القطاعات الاقتصادية الناشئة وكذا محاربة كل أشكال الفساد و هدر للمال العام. كما اننا نرى ضرورة الاهتمام بالقطاع العمومي وتفعيله من أجل تنني المشاريع التي تدر بفوائد أكبر على الاقتصاد الوطني من خلال ترشيد النفقات العمومية مقارنة اذا ما منحت للقطاع الخاص.

1-5 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2012-2017).

في نهاية سنة 2017، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1074503 مؤسسة، حيث تم خلال هذه السنة، إنشاء 51882 مؤسسة جديدة، وهو ما يمثل زيادة سنوية تبلغ حوالي 5.07 ٪ مقارنة مع السنة السابقة. كما يبين تحليل هذه المعطيات أن فئة الأشخاص المعنويين عرفت تزايدا قليلاً، بلغ حوالي 5,78 %. حيث أن المؤسسات الصغيرة جدًا تشكل نسبة 97٪ من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أقل من 10 مستخدمين)، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.6٪ والمؤسسة المتوسطة بنسبة 0.4٪[9].

كما أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بلغت أعلى ذروتها بنسبة تتراوح ما بين 99.92 %و99.98 % خلال الفترة الممتدة من (2012 الى غاية 2017)، اذ نلاحظ أن نسبها تتفاوت بشكل ضفيف، وتشكل نسبة معتبرة مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام وهي تمثل نسب ضئيلة جدا وتتناقص تدريجيا من سنة الي أخرى الى أن وصلت الى نسبة 0.02 %سنة 2017 بعد ما كانت تتراوح نسبتها ب 0.08 %سنة 2012، و هذا ما يفسر بتوجه الدولة الى تدعيم القطاع الخاص و التخلي تدريجيا عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام و هذا ما تمليه الأوضاع الحالية التي تتطلب خصخصة المؤسسات، الا انا ذلك لا يجني ثماره الا عن طريق تكافئ الفرص بين مختلف الأعوان الاقتصاديين التابعيين للقطاع الخاص و التحلي بروح الشفافية و بالمصداقية في تدعيمها حتى تتمكن هذه المؤسسات من المساهمة بفاعلية في تحقيق نتائج إيجابية و توفير قيمة مضافة للاقتصاد الوطني مع عدم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام التي تسعى جاهدة الى تحقيق نمو متزايد و معتبر ان اوليت لها عناية خاصة حتى تتمكن هذه الأخيرة من المساهمة هي الأخرى في رفع الناتج الوطني و تحقيق الرفاه و انعاش التنمية الاقتصادية.

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 3: يمثل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2012-2017).

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
	القطاع الخاص		القطاع العام		مجموع الوحدة	مجموع النسبة %
	الوحدة	النسبة %	الوحدة	النسبة %		
2012	711 275	99.92	557	0.08	711 832	100
2013	777259	99.93	557	0.07	777816	100
2014	851511	99.94	542	0.06	851511	100
2015	934037	99.94	532	0.06	934569	100
2016	1022231	99.96	390	0.04	1022621	100
2017	1074236	99.98	267	0.02	1074503	100
المجموع					5754190	/

المصدر: جدول معد من طرف الباحثين استنادا إلى بيانات النشريات الإحصائية رقم22 ، 24، 26، 28،30، 32 من السنوات 2013، 2014، 2015،2016، 2017،2018 على التوالي والمستمدة من المصدر الأصلي ل (CNAS/ CASNOS).

شكل رقم 3: يمثل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2012-2017).

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج الاكسيل (Excel).

2- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قبل تناول البرامج الخاصة بالتأهيل علينا الوقوف على مفهوم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-1 مفهوم التأهيل: وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل تختلف في صياغتها من مفكر إلى آخر ومن كاتب إلى آخر، ولكنها تتفق جميعا على أن " التأهيل يعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الم يدان الاقتصادي لتكون في مستوى المؤسسات المنافسة لها حتى تضمن شروط كسب حصة في السوق المحلية والدولية "" [10].

2-2 برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر: تعتبر البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منعطفا هاما في تاريخ الإصلاحات الاقتصادية التي سطرتها الحكومة الجزائرية، حيث كان من أبرز أهدافها تحقيق النمو والتوازن على المستويين الداخلي والخارجي عن طريق تشجيع الاستثمار ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار غطاء مالي بقيمة مليار دينار سنويا امتد إلى غاية 2014، وهو يتكامل مع البرامج القطاعية للوزارات والهيئات الأخرى المكلفة بترقية المنظومة المؤسسية الاقتصادية، كما يسعى إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على مكانتها في السوق والتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق ويشتمل البرنامج على مرحلتين هما [11].

أولا-مرحلة تكييف المحيط: وامتدت على مدى 5 سنوات من 2000 إلى 2005، ظهر خلالها البرنامج التالي:

أ- برنامج ميدا2 (2000-2005) (Programme MEDA2): يعد هذا البرنامج خليفة لبرنامج ميدا1، إلا أنه في ظل ميدا2 تم توفير مبلغ قدره5.4 مليار أورو ويرافقه منح من الاتحاد الأوروبي، كل هذا من أجل تحقيق الأهداف التالية[12]:

- تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم ابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم التحول الاقتصادي والهدف هو الاستعداد لتنفيذ تجارة حرة عن طريق زيادة القدرة التنافسية.
- تقوية التوازن الاجتماعي والاقتصادي والهدف هو تخفيف تكلفة التحول الاقتصادي.

ثانيا- مرحلة الضبط والتنفيذ: وتمتد على مدى 9 سنوات من 2006 إلى غاية 2014، ظهر خلالها البرامج التالية:

أ- **البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2012):** سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عاملا، وتمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10 ديسمبر 2003، كما وافق عليه مجلس الوزراء يوم 8 مارس 2004 وهذا البرنامج يغطي 6 سنوات وبدأ تنفيذه في سنة 2006 ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدرت الميزانية المخصصة له ب 6مليار دج[13].

ومنذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي2010 ظهرت نتائج هذا البرنامج بشكل واضح حيث أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 589 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد206 ملف جاهز للدراسة و351 مؤسسة انطلقت في إجراءات التأهيل بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل، وهنا نلاحظ العدد القليل للمؤسسات الراغبة في الانضمام للبرنامج، وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الموارد البشرية[14].

ب- برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014): إن هذا البرنامج الذي تم إطلاقه في بداية 2011 من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار يهدف بصفة عامة لتأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بتكلفة كلية للمشروع تقدر ب 386 مليار دينار جزائري (حوالي 5 ملايير دولار) وهذا خلال الخماسي 2010-2014 [15].

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل لا يتعين أن تمنح لكل أنواع المؤسسات الناشئة وإنما فقط للمؤسسات التي تتوفر لها مقومات النجاح في المستقبل إذا تم مساعدتها وتأهيلها وتخضع للشروط التالية:

1. أن تكون مؤسسة جزائرية وتنشط منذ سنتين.
2. أن تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. المؤسسات التي تتميز بوضع مالي متوازن.
4. المؤسسات التي لها القدرة على تصدير وتسويق منتجاتها وخدماتها.
5. المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.

2-3 أهداف برنامج التأهيل: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في[16]:

1. السعي إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على مكانتها في السوق الوطنية وضمان حصة لها في السوق الدولية في ظل المناخ التنافسي.
2. تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات على مستوى السعر، النوعية، الإبداع، من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير والإدارة، والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية.
3. تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة للمساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل.

ويتم مسار التأهيل من خلال التعاون مع عدة هيئات ولجان داعمة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3-آليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: إن الدولة تدرك تمام الإدراك أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي الفاعل الحاسم في مشهد التنويع الاقتصادي وامتصاص البطالة[17].

لذلك فقد أولت الجزائر هذا القطاع أهمية خاصة ليس من الناحية القانونية والتشريعية فحسب وإنما حتى من حيث إنشاء هيئات رأت أن بإمكانها المساهمة في تطوير هذا القطاع، وفيما يلي جدول بأهم ما قامت به الجزائر لدعم ومرافقة منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول(4) يوضح الهيئات المرافقة والداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

اسم الهيئة	آلية عملها
المشاتل وحاضنات الأعمال	وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى: تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي، تشجيع نمو المشاريع المبتكرة، تقديم الدعم لإنشاء المؤسسات الجديدة، ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
مراكز التسهيل	وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكون تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهدف إلى: تطوير التكنولوجيا الجديدة وتثمين البحث والكفاءات، ترقية المهارة وتشجيعها، تطوير النسيج الاقتصادي المحلي.
المجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CNC-PME	وهو جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية، يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى.
بورصات المناولة والشراكة	وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إطارا قانونيا يسعى إلى ترقية نشاطات المناولة والتي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة جوارية وتثمين سياسة الترقية والتطوير والتي تهدف لتعزيز الاقتصاد الوطني.
الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة AND-PME	هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 05-165، المؤرخ في 3 ماي2005 المتضمن إنشاء وكالة وطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تهتم بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في إعادة التأهيل، وتكون المساعدة في شكل خدمات واستشارات وتوصيات.
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، الممول في إطار هذه الوكالة خلال مراحل إنشاء مؤسسته، وتوسيعها من مساعدات هامة سواء في مجال التمويل أو فيميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وكذا في مرحلة الاستغلال وتأخذ هذه الإعانات أشكال مختلفة: مساعدات مجانية: (إعلام، استقبال، مرافقة)، امتيازات جبائية، إعانات مالية.
صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR	مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر أول أداة مالية متخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى تسهيل حصول المستثمرين على قروض بنكية متوسطة الأجل.
صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME	شركة ذات أسهم يحكمها القانون التجاري، أنشأ بمبادرة من السلطات العامة برأسمال قدره 30 مليار دج لدعم إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على الائتمان.
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	تمثل هذه الوكالة إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار، وتعمل على منح قروض مصغرة وفق صيغ تمويلية مختلفة
وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI	تتكلف هذه الوكالة بإنشاء شباك وحيد موحد يضم كلا من الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمار وإقامة المشروعات وذلك بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما وتقوم هذه الوكالة بالمهام التالية:(متابعة الاستثمارات وترقيتها، تقييم الاستثمارات، التكفل ببعض النفقات، المراقبة والمتابعة للاستثمارات، منح الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات، تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية)
الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI	مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف لتقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشاريع من 60 يوما إلى 30 يوما.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016

4- **تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يتمحور تعريف التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الداخلية والخارجية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى[18].

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية (OCDE) على أنها: "المدى الذي من خلاله تنتج المؤسسة في ظل شروط السوق الحرة العادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل[19].

4-1 أنواع التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للتنافسية عدة أنواع نذكر منها[20]:

- **تنافسية التكلفة أو السعر:** فالمؤسسة ذات التكاليف الأرخص تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.
- **التنافسية النوعية:** وتشمل بالإضافة إلى النوعية الملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالمؤسسات ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك والسمعة الحسنة في السوق، تتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.
- **التنافسية التقنية:** حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

4-2 مؤشرات قياس تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مؤشرات لقياس تنافسيتها ومن أهم هذه المؤشرات[21] :

- **الربحية:** تعد الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها، أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها في السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية.
- **تكلفة الصنع:** تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج المكلفة كثيرا، والإنتاجية الضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعود ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.
- **الحصة من السوق:** من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين[22].

4-3 الميزة التنافسية حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمثل الميزة التنافسية العنصر الاستراتيجي المهم، الذي يقدم فرصة جوهرية للمؤسسة، من أجل تحقيق ربحية متواصلة مع منافسيها[23]، حيث تنشأ هذه الميزة بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة وأكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، وهذا ما يجعلها في وضع متميز يسمح لها بتقديم منتجا متميزا بأسلوب أنجح من منافسيها، من خلال انخفاض تكلفة عملياتها التي تمكنها من تقديم منتجات تصارع في جودتها ما يقدمه المنافسون وبيعها بسعر أقل[24].

5- العلاقة ومستوى تأثير التأهيل على القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

انطلاقا من نموذج الدراسة المعتمد قمنا بتطوير أداة الدراسة من خلال بناءها والتأكد من صدقها وأخيرا استخراجها في شكلها النهائي بعد إتباع والتزام بنصائح وآراء المحكمين، بعد ذلك قمنا بتطبيقها باتخاذ الإجراءات والخطوات التي من خلالها تم توزيع الاستبانة على عينة مختارة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج التأهيل بنسب متفاوتة والتي مثلت مجتمع البحث الذي هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أبدت رغبتها

للخضوع لهذا البرنامج. وعليه كان لزاما علينا توزيع (70) استبانة على المؤسسات المتوسطة والصغيرة المعنية ببرنامج التأهيل على اختلاف تصنيفاتهم ومقراتهم ونوع أنشطتهم.وذلك عن طريق ربط الاتصال المباشر بهذه المؤسسات في مختلف ولايات الوطن وذلك لعرض فكرة الموضوع من أجل الحصول على الموافقة للإجابة على الاستبانة وإقناعهم بمدى أهميتها في دراستنا، حيث استرجعنا (60) استمارة من أصل (70) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (85.71%) في حين لم نتمكن من استرجاع (10) استمارات، أي أن نسبة الاستمارات المفقودة بلغت (14.29%).

وقبل عرض نتائجها وتفسيرها لابد من اختبار صلاحيتها، وذلك عن طريق مجموعة من الاختبارات الإحصائية المتخصصة،وتحليل البيانات التي تم تجميعها اعتمداً على برنامج SPSS، ثم بعد ذلك تم عرض وتحليل النتائج الشخصية والوظيفية لمديري ومسيري عينة الدراسة، والتي تشكل قاعدة أساسية تساعدنا لاحقا على فهم واقع متغيرات الدراسة، وتفسير طبيعة العلاقات بينهما حيث قمنا من خلال دراسة طبيعة العلاقة ومستوى تأثير التأهيل على القدرة التنافسية الوصول إلى نفي أو إثبات صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة منها،وكل ذلك تم من خلال اختبارها وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (5): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبارات أثر كل أبعاد التأهيل على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

	المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	معامل الارتباط (r)	قيمة(t) المحسوبة	مستوى دلالة(T)
1	التسيير الاستراتيجي	0.373	0.071	0.567	5.245	0.000
2	تأهيل المورد البشري	0.462	0.076	0.625	6.103	0.000*
3	استراتيجية التمويل	0.388	0.101	0.451	3.848	0.000*
4	التسويق	0.517	0.081	0.642	6.378	0.000*
5	التجديد التكنولوجي	0.491	0.084	0.608	5.831	0.000*
6	تأهيل محيط المؤسسة	0.530	0.088	0.619	5.999	0.000*
7	إستراتيجية التأهيل	0.889	0.082	0.817	10.807	0.000*
	قيمة (T) المجدولة عند مستوى الدلالة (α= 0.05)ودرجات الحرية(1.58)=1.67				المتغير التابع: القدرة التنافسية	
	(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05)					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجSPSS

أولا– أثر التسيير الاستراتيجي على القدرة التنافسية:

يتضح من الجدول رقم (4) أن هناك **تأثيرا ذو دلالة إحصائية للتسيير الاستراتيجي** كبعد من أبعاد إستراتيجية التأهيل على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك استنادا إلى أن قيمة(t)المحسوبة والبالغة (5.245) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة(1.67) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض(α=0.05). كما أن قيمة معامل الارتباط (r)بلغت (0.567) أي أن هناك **علاقة طردية بين المتغيرين**.

وبناء عليه، نرفض الفرضية الصفرية، و**نقبل الفرضية البديلة** التي تنص على أنه: «يوجد **أثر** ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha\leq$0.05) **للتسيير الاستراتيجي** كبعد من أبعاد إستراتيجية التأهيل على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية».

ثانيا– أثر تأهيل المورد البشري على القدرة التنافسية:

يتضح من الجدول رقم (4) أن هناك **تأثيرا ذو دلالة إحصائية لتأهيل المورد البشري** كبعد من أبعاد إستراتيجية التأهيل على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك استنادا إلى أن قيمة(t)المحسوبة والبالغة (6.103) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة(1.67) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض(α=0.05). كما أن قيمة معامل الارتباط (r)بلغت (0.625) أي أن هناك **علاقة طردية بين المتغيرين**.

وبناء عليه، نرفض الفرضية الصفرية، و**نقبل الفرضية البديلة** التي تنص على أنه: «يوجد **أثر** ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha\leq$0.05) **لتأهيل المورد البشري** كبعد من أبعاد استراتيجية التأهيل على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية».

ثالثا- أثر استراتيجية التمويل على القدرة التنافسية:

يتضح من الجدول رقم (4) أن هناك **تأثيرا ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية التمويل** كبعد من أبعاد إستراتيجية التأهيل على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك استنادا إلى أن قيمة(t) المحسوبة والبالغة (3.848) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة(1.67) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض(α=0.05). كما أن قيمة معامل الارتباط (r)بلغ (0.451) أي أن هناك **علاقة طردية بين المتغيرين.**

وبناء عليه، نرفض الفرضية الصفرية، و**نقبل الفرضية البديلة** التي تنص على أنه: «يوجد **أثر** ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) **لإستراتيجية التمويل** كبعد من أبعاد إستراتيجية التأهيل على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية».

رابعا- أثر التسويق على القدرة التنافسية:

يتضح من الجدول رقم (4) أن هناك **تأثيرا ذو دلالة إحصائية للتسويق** كبعد من أبعاد إستراتيجية التأهيل على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك استنادا إلى أن قيمة(t)المحسوبة والبالغة (6.378) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة(1.67) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض(α=0.05). كما أن قيمة معامل الارتباط (r)بلغت (0.642) أي أن هناك **علاقة طردية بين المتغيرين.**

وبناء عليه نرفض الفرضية الصفرية، و**نقبل الفرضية البديلة** التي تنص على أنه: «يوجد **أثر** ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) **للتسويق** كبعد من أبعاد إستراتيجية التأهيل على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية».

خامسا- أثر التجديد التكنولوجي على القدرة التنافسية:

يتضح من الجدول رقم (4) أن هناك **تأثيرا ذو دلالة إحصائية للتجديد التكنولوجي** كبعد من أبعاد إستراتيجية التأهيل على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك استنادا إلى أن قيمة(t) المحسوبة والبالغة (5.831) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة (1.67) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض(α=0.05). كما أن قيمة معامل الارتباط (r)بلغت (0.608) أي أن هناك **علاقة طردية بين المتغيرين.**

وبناء عليه، نرفض الفرضية الصفرية، و**نقبل الفرضية البديلة** التي تنص على أنه: «**يوجد أثر** ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للتجديد التكنولوجي** كبعد من أبعاد إستراتيجية التأهيل على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية».

سادسا- أثر تأهيل محيط المؤسسة على القدرة التنافسية:

يتضح من الجدول رقم (4) أن هناك **تأثيرا ذو دلالة إحصائية لتأهيل محيط المؤسسة** كبعد من أبعاد إستراتيجية التأهيل على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك استنادا إلى أن قيمة (t) المحسوبة والبالغة (5.999) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة (1.67) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض (α=0.05). كما أن قيمة معامل الارتباط (r)بلغت (0.619) أي أن هناك **علاقة طردية بين المتغيرين.**

وبناء عليه، نرفض الفرضية الصفرية، و**نقبل الفرضية البديلة** التي تنص على أنه: «يوجد **أثر** ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **لتأهيل محيط المؤسسة** كبعد من أبعاد إستراتيجية التأهيل على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية » .

سابعا- اختبار الفرضية الرئيسية أثر إستراتيجية التأهيل بصفة كلية على القدرة التنافسية:

يتضح من الجدول رقم (4) أن هناك **تأثيرا ذو دلالة إحصائية لإستراتيجية التأهيل بصفة كلية** على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك استنادا إلى أن قيمة(t) المحسوبة والبالغة (10.807) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة(1.67) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض(α=0.05). كما أن قيمة معامل الارتباط (r)بلغت (0.817) أي أن هناك **علاقة طردية بين**

المتغيرين. وبناء عليه، نرفض الفرضية الصفرية، و**نقبل الفرضية البديلة** التي تنص على أنه: «يوجد **أثر** ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) **لإستراتيجية التأهيل** على **القدرة التنافسية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية».

الخاتمة:

فرضت التحولات الاقتصادية مند عام1997 نفسها وقواعدها على جميع اقتصاديات الدول، ولمواكبة هذه التطورات جرى طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذا ما أدى إلى التحول نحو الخوصصة واعتماد اقتصاد السوق، حيث تم تبعا لذلك دفع الكثير من القوى العاملة الجزائرية إلى البطالة نتيجة لخوصصة تلك المؤسسات.

ولتدارك هذه المشاكل ومحاولة الخروج منها، أجرت الدولة الجزائرية عدة مشاريع لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها القدرة على امتصاص البطالة وتشغيل اليد العاملة، الا أنه على الرغم من النمو المستمر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأكثر من 10 سنوات وخلقها لما يعادل 470 655 2 منصب شغل سنة 2017، و مساهمته في خلق القيمة المضافة بمقدار 8815.62 دج بمعدل 87.22 ٪، و هده النسبة معتبرة اذا ما قورنت مع القطاع العام و التي مثلت نسبة 12.78 ٪. غير أنه بات من الضروري بذل المزيد من الجهود لتحسين معدل كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البالغ (26 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 نسمة، سنة 2017)، لبلوغ المعايير الدولية والتي تتراوح ب 45 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في المتوسط لكل 1000 نسمة [25].

فمن الملاحظ أن القطاع الخاص هيمن بشكل كامل على بعض القطاعات ففي قطاع الخدمات قدر بمعدل 53.43٪، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري (البناء على وجه الخصوص) بمعدل 29.42 ٪ ثم قطاع الصناعة التقليدية بمعدل 15.59٪ وأخيرا الزراعة والصناعة التحويلية بمعدل 1.57٪ [26].

فمن الظاهر أن القطاع الصناعي لا يزال في نمو بطيء نوعاً ما، مقارنة ببعض القطاعات الا أنه يستوجب تشجيعه ودعمه بكل الوسائل الممكنة من أجل النهوض به، كونه يمثل أحد دعائم الاقتصاد الوطني ويساهم بشكل كبير في زيادة القيمة المضافة والناتج الوطني.

هذه العاصفة من التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر والتي تمثلت أهمها في الدخول في اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية وإنشاء منطقة التبادل الحر، جعل مؤسساتها تواجه منافسة شديدة ومن هنا بات من الضروري إيجاد وسيلة تمكن هذه المؤسسات من البقاء في السوق والاستمرارية، هذه الوسيلة تمثلت في تبني برنامج يجعلها في مستوى نظرائها داخليا وخارجيا ألا وهو برنامج التأهيل، والدي رصد له مبلغ معتبر قدرت تكلفته ب 386 مليار دينار جزائري (حوالي 5 ملايير دولار) في اطار المخطط الخماسي (2010-2014) من أجل تأهيل 000 20 مؤسسة صغيرة و متوسطة في آفاق 2014، الا أنه لم نلتمس تطور هاد القطاع في الواقع و نتائجه بقيت دون تحقيق الأهداف المرجوة ودلك لعدة اعتبارات لعل من أهمها عزوف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم ابداء رغبتهم للانضمام لهاد البرنامج نظرا للعراقيل التي يوجهونها وكدا الشروط الغير المحفزة بالنسبة للمؤسسات الحديثة النشأة والتي تتطلب على الأقل سنتين من الوجود وتحقيق نتائج إيجابية من أجل تمويلها. فمن الملاحظ أن هاد البرنامج لم يركز على الدعم المادي الدي يهم أصحاب المشاريع الصغيرة كونها ضعيفة البنية واكتفى بتمويل محدود وغير كافي للآلات واستعمال لأحدث التكنولوجيات والتي لا نراها ملائمة في هده المرحلة لأن هده المؤسسات مازالت هشة ولم تصل بعد الى مرحلة النمو التي تسمح لها من تحقيق التنافسية.

الا أنه من خلال دراستنا هده، تبين وجود علاقة ارتباطيه قوية بين التأهيل كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والميزة التنافسية، إذ نستطيع القول ببساطة أن من بين نتائج تبني وإحلال استراتيجية التأهيل هو تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبنت هذا البرنامج الوطني.

ولتدارك النقائص السابقة وعدم نجاح برنامج التأهيل في تحقيق مسعاه، عمدت الدولة الجزائرية إلى مراجعة سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف الارتقاء إلى مستوى جديد من النمو، وهذا من خلال استخلاص الدروس من السياسة المنتهجة منذ أكثر من عقد من الزمان. وتم تجسيد هذا التعديل بموجب القانون رقم 17-02، المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي حل محل القانون رقم 01-18. ومن أهم المحاور الاستراتيجية التي يسعى اليها هاد البرنامج الجديد [27] هي المساهمة في تعزيز وتطوير الأنشطة التي تمتلك أعلى قيم مضافة مع إمكانات تصدير قوية ودلك من خلال اعداد دراسات القطاعات الرئيسية ودراسات تحديد مواقع الفروع التي تهدف الى تحديد التدابير لجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هده الفروع الصناعية الاستراتيجية أكثر تنافسية. وكدا القيام ببرنامج دعم وتشجيع التعاقد من الباطن من اجل تكثيف وتكامل النسيج الصناعي والمساهمة في تطوير استخدام

تكنولوجيات الاعلام والاتصالات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يسعى البرنامج كذلك الى تحسين رؤية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بدراسة تهدف الي انشاء نظام معلوماتي يسمح بمتابعة الوضع الحالي للقطاع، والدي يمكنها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتدعيمها بشكل أفضل ودلك يتم عبر تدعيم شبكة المعلومات من مختلف الفاعلين بمختلف اللوائح التشريعية واتفاقيات الشراكة بالإضافة الي الطلبات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعروض التكوين والتدريب والملتقيات والابتكارات وهدا كله من اجل تسهيل نشاطها.

كما سيتم دعم ومساعدة المؤسسات الناشئة وكدا الجمعيات المهنية وتأهيلها من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة لمنخرطيها والتي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لفروع النشاطات ومساعدة هياكل دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والسعي الي ترقية المناولة كأداة لتعزيز الإدماج في الاقتصاد الوطني واستبدال الواردات. كما أنه يهدف الى تشجيع انشاء مؤسسات جديدة وكل المبادرات التي من شأنها يتم إنشاء فرص العمل على مستوي المحلي ودلك من خلال اعداد دراسة ولائية لتحديد فرص الاستثمار لمختلف الثروات والطاقات الغير المستغلة عبر فتح أفق جديدة لتوليد الثروة. فضلا عن التطوير المستمر لعملية التأهيل التقني والتكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التقرب من أماكن أنشطتهم وعرض خدمات تتكيف بشكل أفضل مع احتياجاتهم، هده العروض تأخذ على عاتق الوحدات التابعة للمناطق الصناعية والقريبة من القطب الجامعي من أجل التقرب أكثر منها والتدخل السريع لحل مشاكلها من طرف التكنولوجيين والمهندسين المختصين في هاد المجال. بالإضافة الى تقوية الخبراء الوطنيين وتطوير شبكة (التجمعات/ المنصة) وستكلف أساسا بترقية المقاولاتية والابتكار وكدا البحث والتطوير ومنح الاعتماد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع والخدمات، لاسيما عن طريق برامج عصرنة جديدة تهدف الى تعزيز تنافسية المؤسسات وتتكيف مع احتياجاتها والتي ستحل محل البرنامج الوطني للتأهيل.

النتائج:

1. تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي للدول عامة و للجزائر بصفة خاصة، و دلك بالنظر لمزاياها وخصائصها، كتوفيرها لمناصب الشغل و المساهمة الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية مثل زيادة الناتج الوطني الخام و القيمة المضافة و مستوى الصادرات اذا ما كانت ترتقي للمستوى المطلوب، فقد اخترنا مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي شملها برنامج التأهيل الوطني، و ذلك لأسباب عدة أهمها أنها محددة في عنوان دراستنا،كما أنها تلعب دور مهم في الاقتصاد الوطني الأمر الذي يجعل عملها و نتائجها على قدر كبير من الحساسية خاصة بعد تبنيها برنامج التأهيل،كما أنها حديثة نسبيا في الجزائر، حيث سمحت لنا دراستنا الميدانية الاطلاع على ثقافتها، حيث لمسنا فيها اتجاها كبيرا نحو الاهتمام بالموارد البشرية و إستراتيجية التأهيل لتحسين القدرة التنافسية في بيئة الأعمال المعاصرة.
2. هناك اهتمام كبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – لاسيما الخاصة منها – ومحاولة النهوض به من خلال تخصيص أكثر من برنامج لتأهيله.
3. يعتبر برنامج التأهيل عملية مستمرة تهتم بتحضير وتكييف المؤسسات ومحيطها من أجل تحسين تنافسيتها ومواجهة الانفتاح الاقتصادي، ونجاحه يعتمد على كفاءة تقرير الخبرة المقدم من قبل مكتب الدراسة بالإضافة إلى روح وثقافة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإرادة الفعالة.
4. نظريا التأهيل كفيل برفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماجها في الاقتصاد العالمي، يبقى تطبيقها على أرض الواقع الذي نعتقد أنه مهمة الجميع، بداية برغبة تلك المؤسسات في تحسين وضعيتها، مساندة هياكل الدعم، بالإضافة إلى الدور الهام الذي يجب أن تلعبه الوزارات المعنية بالأمر.
5. إن الحفاظ على استدامة واستمرارية القدرة التنافسية المحلية والدولية في ظل بيئة شديدة التنافسية تتوقف على الكفاءة في استغلال الموارد الداخلية المتاحة وخاصة المؤهلة من رأس مال بشري.
6. بالرغم من عملية التأهيل والترقية مازالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة معوقات ومشاكل تقف كحجر عثرة أمام سيرورتها ونموها، ويأتي على رأس هذه المعوقات التمويل.
7. لاحظنا من خلال دراستنا ضعف ومحدودية المؤسسات المؤهلة و العاملة في المجال السياحي و الصيد البحري.
8. توصلنا في الأخير إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمتغير المستقل لاستراتيجية التأهيل بصفة كلية على القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

التوصيات:

1. إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وبصفة مستمرة لضمان ديمومتها باتت مسألة حيوية تستوجب إرادة فاعلة من أصحاب تلك المؤسسات ووضع الآليات المناسبة لمساندتهم.
2. العمل على تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال تأهيل الجهاز المصرفي.
3. تخصيص برنامج تأهيل خاص موجه للمؤسسات الناشئة والتي تواجه صعوبات لمرافقتها وتحسين وضعها كون برنامج التأهيل الحالي يشترط للانضمام إليه تحقيق المؤسسة نتائج ايجابية خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
4. على المكاتب الاستشارية المسيرة لبرامج التأهيل التحسيس بضرورته والخروج في زيارات ميدانية للمؤسسات لعرض خدمات الاستشارة والتكوين، بالإضافة إلى الاستعانة بوسائل الإعلام السمعي البصري والرقمي.
5. العمل على جلب التكنولوجيا الحديثة والاهتمام ببحوث التطوير.
6. المراقبة المستمرة لعملية التأهيل والإعلام الدائم بكل المستجدات خاصة في محيط المؤسسات لتكيفها معه.
7. الاهتمام بمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني للتأهيل والعمل على توعيته وتثقيفه وتكييفه مع المتطلبات الراهنة.
8. الاهتمام بالاستثمار الغير المادي (العنصر البشري) لأن نجاح المؤسسات لا يقارن بمدى ربحيتها بقدر ما تمتلك من كفاءات وهذا عن طريق الدورات التدريبية للتأقلم مع التغيرات الجديدة وتحسين قدراتهم.
9. إعادة تشكيل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السابقة نظرا لأهمية دورها والعمل على انشاء روابط وجمعيات لهذه المؤسسات لتسهيل عملها.
10. تعزيز المؤسسات العاملة في المجال السياحي والصيد البحري وتخصيص برنامج تأهيل خاص لكل منهما.

الإحالات والمراجع:

1. رزيق، كمال و بوزعرور، عمار. (22 ماي 2002). ***التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية***، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، الجزائر، ص02.
2. لجينة، سعاد. (مارس، 2005). عضو مجلس إدارة غرف التجارة والصناعة، ***تجربة تشجيع المشاريع الصغيرة في سلطنة عمان***، ص 01
3. كافي، مصطفى يوسف. (2006). ***دور المشروعات الصغيرة في التنمويتين الاقتصادية والاجتماعية***، صحيفة الوحدة (7009)، جامعة تشرين، اللاذقية: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، ص 01
4. (Journal officiel de la république algérienne، N°77, article 4-5- 6-7).
4. القانون رقم 17-02 ، المؤرخ في 10 يناير 2017، المعدل والمتمم للقانون 01-18، المنشور في الجريدة الرسمية.ص ص5-6.
5. بن يوسف، محمد. (25-26 نوفمبر 2007). المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة باليمن، ص 22
6. بوزيدة، حميد. (07/06 ديسمبر2017). **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، ملتقى وطني تحت عنوان *إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ص08.
7. بوزيدة، حميد. (07/06 ديسمبر2017). **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، ملتقى وطني تحت عنوان *إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ص10.
8. *بيانات النشريات الإحصائية رقم30، 32 الصادرين في ماي 2017 و2018 على التوالي*، ص ص 07-10.
9. زرقين، عبود وتواتية، الطاهر. (2014). ***العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر***، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، رقم المجلة (العدد 41)، ص29.
10. بالخياط، جمال. (18 أفريل2006). ***تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة***، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة شلف، ص 04

11. غدير أحمد، سليمة. (2007). ***تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييميه لبرنامج ميدا***، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، ص73

13. مدخل، خالد. (2012). ***التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر (2005-2010)***، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، ص111

14. عبد الكريم، سهام. (2011). ***سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME2***، مجلة الباحث، العدد 09، ص 04

15. Publication trimestrielle du ministère de l'Industrie، de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de L'Investissement. (Avril 2012).P50

16. صالحي، صالح. (2004). مداخلة في: ***الندوة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي***، إشكاليات وآفاق التنمية بعنوان أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، القاهرة، ص ص 191-192.

17. لوح، الطيب. (28جانفي2006). وزير العمل والضمان الاجتماعي، **مداخلة بمناسبة عقد الجمعية العامة للمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، ص11

18. الطائي، محمد. (2007). ***اقتصاديات المعلومات القوة النائمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات***. ط 1. عمان. دار المسيرة، ص 12

19. أبو بكر ، مصطفى، محمود، ***الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية***، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعة، ص5.

20. Andreas Bergh and Rolf Höije. (2008). **Institutional Competition**, George Mason University, USA, P 34

21. Andreas Bergh and Rolf Höije. (2008). **Institutional Competition**, George Mason University, USA, P 36

22. أحمد الخضيري، محسن. (2004). ***صناعة المزايا التنافسية منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج من آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر***، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص 20.

23. نبيل مرسي، خليل. (1998). **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب، ص 79.

24. Johann Peter Murmann .(2003). ***Knowledge and Competitive Advantage***, Australian Graduate School of Management, Cambridge university press, P134

25. *بيانات النشرية الإحصائية رقم 32 الصادرة في ماي 2018، ص* 07.

26. *بيانات النشرية الإحصائية رقم 32 الصادرة في ماي 2018، ص* 10.

27. Moussaoui , Rachid. (09 juillet 2018). ***Les dix axes stratégiques pour la modernisation des pme***, pp 39-49.

(*) **– نقصد بالمؤسسة المستقلة** :"كل مؤسسة تمتلك رأسمال يقدر ب 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات أخرى".

مصادر تم الاستفادة منها:

1. Ministère de l'industrie et de la PME**:** ***les Bulletins des informations statistiques (2012-2018).*** On line: http://www.mipmepi.gov.dz (visité le 01/07/2019).